

## 15 نائباً يطالبون بإيقاف القيادات المسؤولة عن تدهور الأوضاع الصحية

أصدر 15 نائباً بياناً حول تدهور الأوضاع في القطاع الصحي ومسؤولية وزير الصحة د.جمال الحربي بالإضافة إلى مسؤولية مجلس الوزراء، وجاء نص البيان كالتالي: تابعنا خلال السنوات الأخيرة التدهور الحاد بالقطاع الصحي في الكويت وبرزها العلاج السياسي والسياسي وهدر الأموال العامة والتلاعب بمناقضات وعقود الإنشاء بالإضافة إلى وجود العديد من المخالفات والملاحظات المالية والإدارية وذلك حسب تقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية. نطالب وزير الصحة بعدم التراخي وسرعة إيقاف القيادات المسؤولة ومحاسبتهم عن هذا التدهور الشديد، خصوصاً بعد أن قدمت في حقهم بلاغات تتعلق بالتعدي على المال العام والتجاوزات. ونحن أمام محاولات البعض حماية أطراف الفساد في أخطر قطاع يتعلق بتدهور القطاع الصحي وحياة المواطنين، ندعو وزير الصحة للمضي قدماً في إصلاح الأوضاع بوزارة الصحة ومحاسبة المتسببين فوراً دون تهاون أو ماطلة فهو المسؤول بالدرجة الأولى. محذرين من خطورة الرضوخ لأصحاب المصالح والمناقضات المشبوهة وعقود التمرض المخالفة، كما ندعو سمو رئيس الوزراء لدعم وزير الصحة في قيامه بإجراءات أو إصدار قرارات إصلاحية وعدم الرضوخ لأي ضغوط تجاوز دون ذلك. مؤكداً أننا نتمسكون بموقفنا الداعم لأي خطوة إصلاحية بقدر تمسكنا بحق المحاسبة عند الرضوخ لأصحاب المصالح والنقوذ. والنواب الذين اصبروا البيان: أسامة الشاهين، د.جمال الحربي، ركان النصف، رياض العدساني، صفاء الهاشم، د.عادل الدمخي، د.عبدالكريم الكندري، عبدالله فهد، عبدالله الرومي، عبدالوهاب البلبطين، محمد الطير، مرزوق الخليفة، نايف المرداس، د.وليد الطيببائي، ويوسف الفضالة.

## الشطى: تعديل المادة 79 غير صحيح

اعتبر النائب خالد الشطى أن طلب تعديل المادة 79 من الدستور بأن تتوافق القوانين (والشريعة الإسلامية) لا محل له من الإعراب دستورياً وواقعياً وأنه مخالف لمواد عدة في الدستور الكويتي. وقال الشطى في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه لا يؤيد هذا التعديل خاصة أن الظروف المحيطة تقتضي الحذر في أي مساس بالدستور سواء بالتعديل أو الإضافة على نصوصه. وأوضح أن التطرق إلى هذا التعديل في هذا التوقيت يشوبه خطأ في التقدير، وخاصة أن الكويت دولة مدينة إسلامياً تحترم كل الأديان التي تعيش على أرضها، مستغنياً فتح هذا الملف الذي يدفع نحو التازيم السياسي. وقال الشطى «أعد أبناء الكويت بالانتصار للدولة المدنية ومثل هذه الاقتراحات لن ترضى النور، لأن تعديل المادة 79 يمس الكثير من مواد الدستور وشكل الدولة ونظامها السياسي».

## الصالح لإعادة طرح مناقصة «الزور 2»

دعا النائب خليل الصالح كلا من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزير المالية أنس الصالح، إلى إعادة طرح مناقصة محطة الزور الشمالية 2، لافتاً إلى أنه سيتدرج في استخدام أدواته الدستورية ويوجه أسئلة إلى



خليل الصالح

الوزير ابتداءً من يوم غد. وأضاف الصالح في تصريح له بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن هذه القضية سوف توضع بمناقصة وزير المالية على المحك بشأن حمايته للمال العام. واعتبر أن هيئة الشراكة لم ترع القوانين المنظمة، وأن هناك مخالفات قانونية تستدعي التحقيق في طرح المناقصة ومعرفة الوضع المالي للمتقدمين، لافتاً إلى أن الإجراءات محل شك كبير وتلاعب وهدر لأموال الدولة.

## الموزيرى: مشكلتنا مع الحكومة سوء الإدارة

اعتبر النائب شعيب الموزيرى أن المشكلة الرئيسية مع الحكومة تتمثل في سوء الإدارة والهدر المالي، وطالب بإعادة المحققين الذين تم الاستغناء عنهم.

وأعرب الموزيرى في تصريح صحافي في مجلس الأمة عن استغرابه من عدم اتخاذ الحكومة أي تدابير لإعادة حقوق المسرحين الكويتيين في القطاع النفطي بينما تستنفر كل أجهزتها من أجل الرغبة في التجديد لشخص واحد، وطالب الموزيرى النواب بالتصدي لهذا القرار الذي فصل لأجل شخص فستكون هناك محاسبة للجميع ممن تم ظلمهم، معتبراً أنها لا تتعامل مع جميع أبناء الشعب بمسطرة واحدة. من جهة أخرى، أعرب الموزيرى عن رفضه استخدام بعض العبارات داخل قاعة عبدالله السالم المرفوضة من الدين والأخلاق والعدالت والتقاليد، مؤكداً أن قاعة البرلمان وجدت للعمل والتشريع.



شعيب الموزيرى

### بلدية الكويت

إدارة المناقصات والعقود

**إعلان رقم (2017/12)**

**طرح المزايدة رقم 5-2016/2017 الخاصة بالترخيص باستغلال مساحة تبني فرع بلدية الكويت بمحافظة الجهراء لتقديم خدمات الطباعة والتصوير للمراجعين**

تعلم بلدية الكويت عن طرح المزايدة أعلاه فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذه الأعمال والرائغة في الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت (المبنى الإداري السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ -/20 د.ك. (فقط عشرون ديناراً لاغير) وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال.

سيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايديين الذين حصلوا على وثائق المزايدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/3/7 في مكتب السيد نائب المدير العام لشئون محافظتي الفروانية والجهراء.

توضيح: مطارييف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت (بابيئى الإدارى - الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين الموافق 2017/3/13 وهو آخر موعد لقبول العطاءات، على أن يوضع مع العطاء تأمين أولي لا يقل عن %2 (اثنان بالمائة) من قيمة العطاء.

مدير عام البلدية

## ملف التجاوزات سيبقى مفتوحاً حتى بعد إزاحة القيادات الفاسدة الحريش يدعو وزير الصحة إلى تصحيح الخلل في القطاع الصحي

الأخر غير صحيح، لأنه لا يتم إلا بعد موافقة السفير، موضحاً أن ما حدث مجرد تحذير من هجمات إلكترونية على البنوك الألمانية، وتم فصل مخصصات المرضى عن حساب المكتب الصحي لتحسين الحساب.

وأكد أنه غير صحيح تعاقد المكتب الصحي في ألمانيا مع شركتين دون علم الوزارة، وأن ما حدث هو أن المكتب أنهى التعاقد مع المكتب الوسيطة ما أدى إلى انخفاض الكلفة على المريض من 1500 يورو إلى 600 يورو وهو مبلغ زهيد وغير مسبوقة.

ورأى أن الحقائق ستكشف كل محاولات الفساد، معلناً عن استعداد شقيقه لتفويض ديوان المحاسبة أو شركات تدقيق مالي للبحث في وجود أي مبالغ في حساباته داخل الكويت أو خارجها أو أي عقارات.

وشدد على أن القضية تتعلق بأهم قطاع يتعلق بحياة الكويتيين، تم تدميره وممارسة الإثراء من خلاله، مشدداً على ثبوت ولن نسمح بأن تموت لأنها قد تكون كلفتنا أرواحاً.

وأكد الحريش في ختام تصريحه أن كل هذه الملفات ستفتح ويتم التحقيق فيها بعد إزاحة بعض القيادات الفاسدة وإحالتهم على التحقيق.

تتحرك في الاتجاه المعاكس. وأكد أن انهيار الوضع الصحي لم يعد خافياً على أحد، وأن 750 مليون دينار أنفقت على العلاج السياحي والسياسي، معتبراً أن الوزير السابق قد رحل لكن القيادات التي رسخت الفساد ما زالت موجودة.

وبيّن الحريش أنه علم من شقيقه رئيس المكتب الصحي السابق في ألمانيا د.سليمان الحريش، وأن لجنتي تحقيق أرسلتا إلى المكتب الصحي، وأن اللجنة الأولى لم تنته في تحقيقها إلى شيء وأوصت بدعم المكتب. وأضاف أن اللجنة الثانية أنشأها الوزير السابق بقرار منه دون علم الوكيل المختص في الشؤون المالية والإدارية، ولم يكن في هذه اللجنة محاسب مالي مختص ولا بها شخص يجيد اللغة.

وأكد الحريش أنه بعد مرور 6 أشهر من انتهاء اللجنة أعمالها، رفعت اللجنة تقريراً في اليوم التالي لترشيحي للانتخابات. وبيّن أنه وشقيقه د.سليمان تظلموا لوزارة الصحة وردا على الكثير من النقاط، ومنها أن جميع التعيينات التي تمت في المكتب الصحي بالطريقة القانونية، وأن المكتب الصحي رقع كتباً رسمية للوزارة تمت الموافقة عليها. وأضاف الحريش أن فتح الحساب البنكي



د.جمال الحريش

## 750 مليون دينار أنفقت على العلاج السياحي والسياسي

وأضاف أن شبهات تدور حول عقود التمرريض وأن بعض الممرضات يدفعن مبالغ تصل إلى 8 آلاف دينار للحصول على عقود العمل، لافتاً إلى وجود تلاعب في عقود كثيرة.

## شبهات تدور حول عقود التمرريض وأن بعض الممرضات يدفعن مبالغ تصل إلى 8 آلاف دينار للحصول على عقود العمل

وأكد الحريش أنه بعد مرور 6 أشهر من انتهاء اللجنة أعمالها، رفعت اللجنة تقريراً في اليوم التالي لترشيحي للانتخابات. وبيّن أنه وشقيقه د.سليمان تظلموا لوزارة الصحة وردا على الكثير من النقاط، ومنها أن جميع التعيينات التي تمت في المكتب الصحي بالطريقة القانونية، وأن المكتب الصحي رقع كتباً رسمية للوزارة تمت الموافقة عليها. وأضاف الحريش أن فتح الحساب البنكي

وأضاف الحريش أن فتح الحساب البنكي

## العدساني: الآلاف يتسلمون مخصصات العلاج بالخارج وهم في الكويت

المسؤول الذي أخفق في الأمور المالية والإدارية وأشار إلى عدم تحقق وزارة الصحة من إصدار تذاكر سفر بقيمة 3 ملايين دينار لمرضى تم إيقادهم للخارج عن طريق التعاقد مع مكتب سفريات بدون موافقة مسبقة من ديوان المحاسبة.

وأضاف أن الوزارة عوضت آخرين تعالجوا على نفقاتهم الخاصة دون أن تتأكد من وجودهم فعلياً في بلد العلاج، حيث اكتفت الوزارة بالتدقيق المستندي فقط.

وذكر أنه في ظل صرف الوزارة 284 مليون دينار خلال فترة 8 سنوات على الأجهزة الطبية، لوحظ وجود العديد من الأجهزة الطبية المتقادمة يعود بعضها إلى العام 1981 وتبلغ قيمتها 8 ملايين دينار ولم تستخدم. وأوضح أن مصروفات وزارة الصحة بلغت ملياراتاً ونصف المليار بفارق كبير عن مصروفات السنة المالية السابقة ما يشير إلى وجود الكثير من

المسؤول الذي أخفق في الأمور المالية والإدارية وأشار إلى عدم تحقق وزارة الصحة من إصدار تذاكر سفر بقيمة 3 ملايين دينار لمرضى تم إيقادهم للخارج عن طريق التعاقد مع مكتب سفريات بدون موافقة مسبقة من ديوان المحاسبة.

وأضاف أن الوزارة عوضت آخرين تعالجوا على نفقاتهم الخاصة دون أن تتأكد من وجودهم فعلياً في بلد العلاج، حيث اكتفت الوزارة بالتدقيق المستندي فقط.

وذكر أنه في ظل صرف الوزارة 284 مليون دينار خلال فترة 8 سنوات على الأجهزة الطبية، لوحظ وجود العديد من الأجهزة الطبية المتقادمة يعود بعضها إلى العام 1981 وتبلغ قيمتها 8 ملايين دينار ولم تستخدم. وأوضح أن مصروفات وزارة الصحة بلغت ملياراتاً ونصف المليار بفارق كبير عن مصروفات السنة المالية السابقة ما يشير إلى وجود الكثير من



رياض العدساني

## أمام وزير الصحة استحقاقات لتطهير الوزارة من الترسبات والمخالفات المالية والإدارية

طالب النائب رياض العدساني وزير الصحة د.جمال الحربي بتطهير وزارته من التجاوزات وإجراء تحقيق شامل في تلك التجاوزات، ومحاسبة القيادات المتورطة فيها.

وأكد العدساني في تصريحه بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أهمية تنقيح ملف العلاج بالخارج ووضع معايير تضمن حصول المريض المستحق لهذا النوع من العلاج.

وأشار إلى وجود مئات الحالات حصلت على مخصصات العلاج وهم لم يغادروا البلاد أصلاً، مبيّناً أن وزارة الصحة فتحت تحقيقاً حول 70 مليون دينار يشتبه في أنها أنفقت على علاج وهمي.

وبيّن أن عدد المنتعنين للعلاج في الخارج في عام 2015 بلغ 11825 حالة لتبلغ ما يقارب ضعف العدد في عام 2014 حيث كان عدد المنتعنين 5531.

ورأى أن تضاعف العدد بهذا الشكل يدل على تنامي ظاهرة العلاج السياحي، ويجب محاسبة الشخص

## الحريش: الحربي مُعرّض للمساءلة فيما يتعلق بملف الأخطاء الطبية

قال النائب مبارك الحريش أن وزير الصحة د.جمال الحربي معرض للمساءلة فيما يتعلق بملف الأخطاء الطبية والتي كان أحد أمثلتها المناسوية ما تعرض له النائب الراحل فلاح الصواغ. وأضاف الحريش في تصريح صحافي أن الوزير الحربي اعترف بوقوع خطأ طبي فادح أدى إلى وفاة الصواغ، داعياً الوزير إلى تحمل مسؤولياته السياسية فيما يتعلق بمتطلبات منصبه الوزاري بعيداً عن إلقاء اللائمة والمسؤولية على قيادات الوزارة.

وأكد الحريش أن الوزير الحربي هو المسؤول المباشر أمام مجلس الأمة، وليس قيادات الوزارة، مشدداً على تحمل وزير الصحة اعباء منصبه السياسية والإدارية، خاصة أنه ليس جديداً على الوزارة وكان أحد قياديينها لسنوات.

واعتبر الحريش أن الوزير مسؤول أيضاً عن الفساد المالي عقود تنفع إدارة المستشفيات الجديدة. واختتم الحريش تصريحه بالتأكيد على أن هناك استحقاقات أمام وزير الصحة فيما يتعلق بمهامه ومسؤولياته دون ظلم أو تقديم كبش فداء.

## الخضير: صراع الحربي وقيادي «الصحة» لا يبشر بخير ويبعث على القلق

أكد النائب د.حمود الخضير أن استمرار الصراع في وزارة الصحة بين وزيرها جمال الحربي وقيادي الوزارة لن يعود بالخير على هذا المرفق المهم والحساس في الدولة، مشدداً على ضرورة اضطلاع الوزير بمسؤولياته في حسم هذا الصراع والتفرغ لتطوير الخدمات الصحية التي هي مطلب كل من يعيش على هذه الأرض الطبية. وأضاف الخضير في تصريح صحافي أن على الوزير أن يكون على قدر الثقة وأن يركز على إصلاح الخلل في وزارته والتوقف عن استخدام منصبه في تضليله خلافات الشخصية التي لا طائل منها ولا يستفيد منها الشعب الكويتي، مؤكداً أن استمرار الصراع والخلافات لا يبشر بالخير ويبعث على القلق.

وقال الخضير أن على الوزير الحربي تطبيق القانون وفق مسطرة واحدة، فإن وجد أي تجاوز أو مخالفات فإن عليه سرعة اتخاذ الإجراءات القانونية بلا محاباة وإحالة المقصرين إلى النيابة، مؤكداً أن الوزير هو المسأل سياسياً أمام مجلس الأمة عن كل شؤون الوزارة.

## دميثير: ما يتعرض له وكيل «الصحة» تصفية حسابات سياسية

انتقد النائب خلف دميثير العنزي الحملة المنهجية التي يقودها البعض في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ضد وكيل وزارة الصحة الدكتور خالد السهلاوي، مستغنياً في الوقت ذاته صمت وزير الصحة جمال الحربي المنير للدهشة عن الكم الكبير من الإساءات التي يتعرض لها الوكيل الأول في وزارته.

وأضاف دميثير في تصريح صحافي: «انتظرتنا كثيراً أن تخف حدة الاتهامات المشينة التي يتعرض لها الأخ السهلاوي بلا مبرر سوى محاولة الانتقام وتصفية الحسابات الشخصية في واحد من أهم المرفق الخدماتية في الدولة، إلا أن هذا لم يحدث واستمرت حرب الشائعات المغرضة ضد السهلاوي ومحاولة فرض رأي مغاير للحقيقة عن مهنبة هذا الرجل الذي تعاملنا معه سنوات طويلة كان خلالها نعمل القيادي المتفاني في عمله والحريص على بلده وعلى مواجهة أوجه الخلل في الوزارة». وقال: «فتحتنا كبيرة في أن الأخ السهلاوي سيتجاوز هذه الحملة الباطلة، فنحن لم نعهد منه إلا كل تجاوب وتعاون في متابعة مشاكل الناس» محذراً الوزير الحربي من التأثير بأي ضغوط سياسية غير مبنية على أي منطق سليم.

وأضاف: «إن كانت الأمور بالصحة والصوت العالي ومحاولة قلب الحقائق فسيكون لنا موقف آخر، فنحن في هذه المرحلة نتمنى من الوزير الحربي التدخل وإذا لم يفعل فلا يبشره علينا بأي شيء في المستقبل ولنتحمل كل التبعات السياسية لرضوخه لأصحاب الصوت العالي». وخاطب دميثير الوزير الحربي قائلاً: «دافع عن وكيلك يا معالي الوزير، فمصنك مريب وغير مبرر ويفتح باب التكهينات لكل ما يتردد عن صفقات تتم مع أطراف معينة تريد أن يدفع ثمنها السهلاوي ليشكل هذا حماية لك، فإن كنت تعتقد أن التضحية بالسهلاوي ستحمي كرسك فأنت اهم وتحمل ما سياتيك في الأيام المقبلة، ولا يبارك الله في المنصب الذي يعمي عن قول الحق والانتصار للمظلوم، وإن كنت تعتقد أن هناك شبهات أو مخالفات معينة ارتكبها السهلاوي فاكشف ذلك ليكون لنا بعد ذلك الموقف المناسب».



د.حمود الخضير



خلف دميثير

## مطلوب

### لشركة داعية وإعلان

# مسؤول تسويق

## وخدمة عملاء

- خبرة 5 سنوات في الدعاية والإعلان

- يجيد اللغة العربية والانجليزية

- لديه إجازة قيادة كويتية وسيارة

إرسال السيرة الذاتية على الأيميل

client.kw15@gmail.com

## مستعد لاستقبال أي شخص يرغب في الاطلاع على الوثائق المتعلقة بقضية الإيداعات المليونية

بالليل والبرهان، مبيناً أن التقارير المعتمدة في التحقيق أكدت أن التحريات لم تسفر عن صحة هذه التبريرات، بل بينت أن هناك إيداعات نقدية مفاجئة ومتكررة دخلت إلى حسابات المتهمين في القضية. وقال إن من يريد أن يقاضي فالقضاء قاتح أبوابه، ولكن أبعداً المغردين والمواطنين الذي نشروا أو أعادوا ما ذكرته دون زيادة أو نقصان عن القضية «وأعلى ما بخيلكم اركبوه».

وأكد أن حق القاضي مكفول للجميع وأنا متأكد من كل الأرقام والبيانات التي ذكرتها خلال جلسة مجلس الأمة.

جدد النائب رياض العدساني التأكيد على استعداده لاستقبال أي شخص يرغب في الاطلاع على الوثائق المتعلقة بقضية الإيداعات المليونية. وعن إعلان أحد النواب السابقين عزمه الحضور ظهر غد إلى مجلس الأمة للاطلاع على محاضر التحقيق، قال العدساني: حياة الله، وأنا واضح بأن من يريد أن يحضر دون زيادة أو نقصان عن القضية شخص ولكن ليقرأ التقرير كاملاً وليس بطريقة «ولا تقربوا الصلاة».

وتحدث إلى شخص من الذين وردت أسماؤهم في القضية أن ثبت أنه حصل الأموال من أعمال تجارية